المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 29-01-2006
الصفحـات : 25
العـــدد : 14400
المسلسل : 159

٣ محاور أساسية في زيارة المليك لكوالالمبور غداً

المملكة وماليزيا.. شراكة فاعلة في المرحلة المقبلة

كتب: رئيس التحرير

- المملكة تسعى لاستثمار طاقات الأمة وتوظيفها لخدمة شعوبها
- ماليزيا الدولة الاسلامية الأنموذج في التوفيق بين الثقافات
- كوالالمبور المحطة الثالثة نحو قيام المارد الجديد للشراكة الخماسية
- تفعيل منظمة المؤتمر الاسلامي يتم بمتابعة شخصية من الملك عبدالله
- مباحثات المليك تركز على الجانب التربوي والثقافي اضافة الى الاقتصادي

* هناك ثلاثة محاور اساسية تجمع بين المملكة وماليزيا.. وتدفع -بقوة- علاقات البلدين باتجاه الشراكة الفاعلة في المرحلة القادمة.. وتحديداً مع بدء زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله غدا لها.

* المحور الأول: ويتمثل في الحاجة القصوى الى تنسيق أفضل بين البلدين لدعم الجهود الرامية الى تطوير اداء منظمة

المصـــدر : عكاظ
التـــاريخ : 29-01-2006 العـــدد : 14400
الصفحـات : 25 المسلسل : 159

المؤتمر الاسلامي وتفعيل مقررات القمة الاستثنائية السادسة والعشرين التي عقدت في مكة المكرمة في الخامس والسادس من شهر ذي القعدة ١٤٢٦هـ كأساس متين لتفعيل وتطوير التعاون بين الدول الاسلامية على جميع الاصعدة السياسية والاقتصادية والامنية والثقافية والاجتماعية بعد ان تدنى هذا التعاون الى درجة كبيرة.

ذلك ان العمق الاسلامي يقع في الدائرة الثالثة بعد العمقين الخليجي والعربي وان كانت المملكة تنظر الى المجموعة الاسلامية من منظور اوسع وأشمل وترى فيها قوة لايستهان بها.. وذلك بما تمتلكه من وفرة سكانية وثروات طبيعية ومواقع استراتيجية هامة للغاية، وهي العوامل الاساسية التي قد لاتتوفر لأية مجموعات دولية اخرى بما فيها المجموعة الاوروبية المهيمنة على اسواق التجارة العالمية ومفاتيح التقدم والتنمية في الوقت الراهن.

والمملكة العربية السعودية بهذا التحرك الجديد الذي بدأه الملك عبدالله بن عبدالعزيز منذ كان ولياً للعهد وتحديداً في جولاته المكوكية الطويلة الى العديد من دول العالم وفي مقدمتها الدول الاسلامية، تسعى الى استثمار هذه الطاقات الهائلة التي تمتلكها هذه الأمة وتوظيفها لخدمة شعوبها وذلك من خلال بناء شراكة حقيقية بين دولها، سواء عبر سلسلة من الاتفاقات الثنائية، او من خلال النظرة ذات الابعاد الاستراتيجية التي يتوجب تبنيها من خلال منظمة المؤتمر الاسلامي ولاسيما بعد تطوير آليات العمل والتفكير بها، وهي مرحلة ضرورية وهامة وتتابع باهتمام كبير في الوقت الراهن – من قبل الملك عبدالله شخصياً – حتى تكون المنظمة قادرة على مواكبة طموح هذه الامة والعمل في اتجاه الشراكة الفاعلة..

** واذا حسبت الدول الاسلامية المرشحة للنهوض بهذه المهمة التاريخية.. والالتقاء مع المملكة العربية السعودية في تصوراتها الجادة لترسيخ قواعد التعاون على اسس قوية ومتينة وثابتة فان ماليزيا.. تأتي في المقدمة بما تمتلكه من خصائص لعل في مقدمتها:

– النمو الاقتصادي المضطرد.

– المناخ السياسي والامني المتسم بالثبات والاستقرار.

– التعامل المفتوح مع دول وشعوب العالم.

– التخطيط السليم في ظل وضوح الرؤية المستقبلية امام قادتها..

– التمسك بثوابتها الحضارية والانسانية وبالانتماء الاسلامي الاصيل..

وهي كما نرى خصائص تتوفر للمملكة.. وتتبلور وبسرعة فائقة في ظل منهجية واضحة اتبعها الملك عبدالله منذ وقت مبكر ومضى فيها الآن بقوة.. وحرص على ان تكون الجولة الحالية، مدشنة لمرحلة من العمل الجاد مع الشركاء الجدد.

* المحور الثاني: ويرتكز الى ان كلا البلدين يحتاج أحدهما الآخر ليس لأنهما ينطلقان من ثوابت مشتركة، وانما لأنهما يمتلكان طموحات وامكانات وتصميماً غير محدود للاستفادة من تجارب وخبرات بعضهما البعض.. سواء الاقتصادية منها او الامنية، او الثقافية.

ومن اجل ذلك فان هذه الزيارة لن تركز فقط على الجانب الاقتصادي.. وانما ستكون مهتمة ايضاً بالجانب التربوي والثقافي، لما تتصف به تجربة ماليزيا من ثراء ومن رؤية متجددة جعلتها توفق بين حضارتها وخصوصيتها وبين نمائها المستمر ومواكبتها لحركة التطور في هذا العالم.

وتعتبر ماليزيا الدولة الاسلامية الانموذج في التوفيق بين الثقافات وعدم تعرض تجربتها لأية هزات او تغثر لاعتمادها معادلة متوازنة ومبكرة مكنتها من ان تخطو بنجاح باتجاه التوثيق بين الجانبين الروحي والمادي للثقافة.

في الوقت الذي لايستطيع احد ان يزايد على المملكة في هذا الجانب كما لايستطيع احد ان ينازعها الدور والمكانة والمسؤولية في العالم كله، كبلد وكدولة شرفها الله سبحانه وتعالى بأن جعل فيها اقدس المقدسات ،وقبلة المسلمين في مشارق الارض ومغاربها.

واذا ما عمل البلدان على مزيد من التعاون والتنسيق في هذا المجال ايضاً فانهما سينتجان للحضارة الانسانية صيغة فريدة في التعامل المتظم ليس فقط بين المجموعة الاسلامية وانما بين هذه الامة وبين امم الارض الاخرى، وبالتالي فانه لن تصبح هناك مشكلة تصادم ثقافات اذا ما تأسس فكر الامة الجديد على نحو حي ومتفاعل مع حضارات الشعوب الاخرى، واستوعب كل منا الآخر.. وهو ما نجحت فيه ماليزيا.. وقدمت معه نموذجاً حضارياً متميزاً..

* المحور الثالث: ويتمثل في التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري الموسع بين بلدين يمتلكان امكانات ضخمة وطموحات كبيرة، لكن حجم التبادل التجاري لم يتجاوز حتى عام ٢٠٠٤م، مليار دولار فقط واقتصر على مجالات الاستثمار المحدودة في تقنيات الحاسب الآلي والصناعات الالكترونية وصناعة الاثاث والمشاريع السياحية المحدودة.

ولاشك ان هذا المعدل الهابط في التعاون في اهم مجال تمتلكه ماليزيا.. وتحتاجه المملكة.. والعكس بالعكس بين بلد يمتلك اعلى مخزون بترولي في العالم وبلد يتجه الى المستقبل بقوة هائلة معتمداً على بنية اقتصادية متينة ومتنوعة وسريعة التطور، لاشك ان هذا المستوى لايليق ببلدين كبيرين لديهما طاقات وامكانات هائلة، ولايقوم بينهما تعاون اقتصادي وتجاري واستثماري ضخم..

وفي ضوء العجز الكبير في هذا الجانب، جاء خادم الحرمين الشريفين بطموحات القائد الذي يبني بلده على أسس قوية وحديثة ويضع يده في ايدي اخوته واشقائه العرب والمسلمين اولاً ممن يمتلكون القدرة على تبادل المنافع والخبرات وتحقيق التكامل الاقتصادي معهم.. محققاً بذلك توجهاً اصيلاً لديه في بناء الشراكة مع الاخوة اولاً.. ومع الاصدقاء ثانياً ومع الاخرين ثالثاً..

واذا كانت هناك دولة اسلامية كبيرة يجدر بنا ان نفتح لها مجالات الاستثمار في بلادنا على اوسع نطاق بعد باكستان فانها لن تكون سوى ماليزيا.. وتليها بعد ذلك اندونيسيا..

لذلك كله فان التوجه نحو عقد العديد من الاتفاقات ذات الاهمية القصوى في مجالات الطاقة والاستثمار ومنع الازدواج الضريبي والتعدين والنشاطات البنكية والعمالة الفنية الخبيرة، خلال هذه الزيارة، يشكل دفعة حقيقية لعلاقات لم تَتْمُ بدرجة كافية في الماضي، واقتصرت فقط على توقيع اتفاقيتين ثنائيتين عام «١٤٢١» هدف الاولى تشجيع الاستثمار بين البلدين وتعزيز فرص الاستثمار السعودي في ماليزيا ولاسيما في المجالات التقنية والصناعية، اما الثانية فقد ركزت على تنسيق الجهود بين البلدين لدعم الدخول الى منظمة التجارة العالمية في ذلك الوقت.

اما اليوم فان هناك آفاقا واسعة وجديدة وهامة للتعاون بين المملكة وماليزيا ومن غير الطبيعي ان لا تقوم بنية اساسية قوية للمشروع السعودي الضخم وشراكة شاملة بين البلدين.

ومن اجل هذا فان خطوات عملية يتوقع ان تتخذ لتسريع خطوات العمل تحت مظلة الشراكة الجديدة.. بداية الانطلاق فيها هي توقيع هذا العدد الوافر من الاتفاقيات وتفعيل جهود اللجنة السعودية الماليزية وإيجاد آليات فعالة للمتابعة برئاسة وزيري المالية ومشاركة وزراء الصناعة والتجارة والعمل والتعليم

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 29-01-2006 العـــدد : 14400
الصفحـات : 25 المسلسل : 159

العالي وتنظيم لقاءات مباشرة ومتعددة بين رجال الاعمال السعوديين والماليزيين.. ووضع برنامج زمني لتقويم خطوات العمل على كل الأصعدة..

على ان خادم الحرمين الشريفين شخصياً معني بتحقيق هذه الخطوات المتسارعة.. والاستفادة من الهيكلة الاقتصادية الماليزية وتحسين ظروف وبيئة الاستثمار من خلال الاطلاع على تجارب وخبرات الماليزيين الثرية التي حققت لهم قفزات هائلة في السنوات الاخيرة.

على أن المجال الجديد الذي قد لاتهمله المباحثات بين الجانبين هو تعزيز اوجه التعاون السياسي والامني بين البلدين وتوفير أرضية متينة تكفل تطابق الرؤى المشتركة تجاه القضايا الدولية الراهنة وقضايا المنطقة بصورة اكثر تحديدا.. تحقيقاً لجهود المملكة الرامية الى التهدئة.. واعطاء الوقت الكافي للتغلب على الصعوبات الناشئة الآن، ومنع أية توترات جديدة من شأنها ان تخل بموازين الاستقرار والسلام ومنع ما يمكن للنشاطات الارهابية توسيع نطاق الفوضى الضاربة في بعض ارجاء المنطقة.

الشيء الاكثر اهمية هو ان الحصيلة التي انتهت اليها زيارة خادم الحرمين الشريفين لكل من الصين والهند ستكون محل بحث مستفيض منا في كوالالمبور، حتى تتلاقى الجهود نحو قيام المارد الجديد للشراكة الخماسية المنتظرة.. بحيث تلعب ماليزيا فيها دوراً أساسياً وهاماً كأحد ابرز النمور العملاقة.